

حديث الضيق

د. محمد حسن خليل (أستاذ طبرستان)

كان العرب قبل الإسلام في حالة فوضى وشتات فكري وسياسي واجتماعي وكان فيهم أقباح لسكل دين الهوى كان أو وضعى ، وكانوا أبعد ما يكون من الاعتصام حول كلمة واحدة، وجاء الإسلام بدعوة للتوحيد فأنار القلوب وهدى النفوس وبين الرشد من الغي والحق من الباطل، ودعا المسلمين إلى الاعتصام حول حبل الله المتين ، وأن يكونوا أمة واحدة متحدة ونهاهم عن الفرقة والخلاف [واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا] (١) [وإن هذه أمتكم أمة واحدة] (٢) .

وبدركه المصطفى عليه الصلاة والسلام لم يحدث بين المسلمين في أثناء حياته تفرق أو تمزق لأنه كان المرجع لهم في كل أمورهم ، ولكن بعد وفاته عليه الصلاة والسلام بدأ الخلاف بينهم والذي هو سنة من سنن الله سبحانه وتعالى في الذين خلوا من قبل [فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا] (٣) و [سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا] (٤) .

هذا الخلاف الذي نما بين المسلمين إلا يصح أن ينسب إلى الإسلام كدين وإنما الواجب نسبته إلى أتباعه الذين تفرقوا شيعا وأحزابا، وإذا

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٣

(٢) سورة المؤمنون الآية ٥٢

(٣) سورة طاهر الآية ١٢

(٤) سورة الاحزاب الآية ٦٢

كان الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية كما يقال إلا أن التعصب الممقوت والدموم والذي صاحب هذا التزق وذاك الخلاف أخرج هذا الأمر من نطاقه المحدود والمشروع إلى متاعات ومتاهات لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى ، والتي اكتوى بنارها المسلمون في كل مكان .

وبذلك سار المسلمون على نهج من كان قبلهم من الأمم فاختلغوا مثلهم على فرق شتى .

وقد أخبر رسول الله عليه الصلاة والسلام عن ذلك وهذا من معجزاته عليه السلام لأنه أخبر بأمر متقع في المستقبل وهو أخبار بالغيب .
فقد روى عن رسول الله ﷺ حديث عامر بن قاريق أنه إلى فرق كثيرة .

وقد اختلف العلماء الذين تناولوا الفرق الإسلامية بالدراسة والبحث حول هذا الحديث ، بالقبول والرفض .

وهذا الحديث قد روى بعدة روايات مختلفة ، ونحن هنا سندكر بعضها منها اكتفاء بهذا البعض من الباقي ، حيث أن ما سندكره يعطى نماذج لكل الروايات التي روى بها هذا الحديث .

روايات الحديث :

١ — حدثنا الحسين بن حريش أبو حمزة ، حدثنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال :
[تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة] .

قال أبو عيسى (الترمذي) حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
٢ — حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو داود الحضرمي عن سفيان

الثوري ، عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ، عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو ، قال : [قال رسول الله ﷺ : ليأتين على أمي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى أن كان منهم من أتى أمه علانية فكان في أمي من يصنع ذلك ، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ، وتفرق أمي على ثلاث وسبعين ملة ، كلهم في النار إلا ملة واحدة ، قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي] .

قال أبو عيسى (الترمذي) هذا حديث مفسر غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه (١) .

٣ — حدثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى قالا : حدثنا أبو المقيرة ، حدثنا صفوان . وحدثنا عمرو بن عثمان ، حدثنا بقية قال : حدثني صفوان نحوه .

قال : حدثني أزهر بن عبد الله الحراري ، عن أبي حاتم الهوزني ، عن معاوية بن أبي سفيان أنه قام [فينا] فقال : [ألا إن رسول الله ﷺ ، قام فينا فقال : ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة ، وإن هذه الملة ستفرق على ثلاث وسبعين ، ثلثان وسبعون في النار وواحدة في الجنة ، وهي الجماعة] زاد ابن يحيى وعمرو في حديثهما : أنه سيخرج من أمي أقوام يجادى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه (٢) .

(١) روى الترمذي حديثي الحديثين في : الجامع الصحيح (سنن الترمذي) باب الإيمان (باب ما جاء في افتراق هذه الأمة) أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة : ج ٢٥ ص ٢٥ ، تحت رقم ٢٦٤٠ الحديث الأول ، والثاني تحت رقم ٢٦٤١ تحقيق وتعليق إبراهيم هطوة حوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ط ٢

(٢) روى هذا الحديث أبو داود [الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي] في سننه [سنن أبي داود] المجلد الخامس

٤ — حدثنا عمرو بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي، ثنا عباد بن يوسف، ثنا صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك، قال: [قال رسول الله ﷺ: افتقرت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار، واقتربت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فأحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترق أمي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة واثنان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله: من هم؟ قال: الجماعة] (١).

هذه روايات أربع لحديث الفرق، أسانيدها تنتهي إلى الصحابي

باب شرح السنة، إعداده وتعليق هرت عبيد وعادل السيد، دار الحديث بحمص، سوريا، وقد روى أبو داود حديث الترمذي الأول في سننه، متفقاً معه في عمرو بن عمرو وأبي سلمة وأبي هريرة، وأضاف أبو داود إليهم وعبد بن بنية عن خالد الخ.

وقد رواه أيضاً في باب شرح السنة تحت رقم ٤٥٩٦، وحديث أحمد ابن حنبل تحت رقم ٤٥٩٧، تباري: بخطي إحدى التائين: أي تدخل وتسمى تلك الأجزاء أي البلد فيهم.

(١) روى هسنا الحديث ابن ماجه [الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني] في سننه [سنن ابن ماجه] ج ٢ باب افتراق الأمم، ١٣٢٢ تحت رقم ٣٩٩٣ حقق نصومه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربى، وقد روى ابن ماجه حديث الترمذي الأول، بطريق أبو بكر بن أبي شبة ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وتحت رقم ٢٩٩١، باب افتراق الأمم ج ٢ ١٣٢١ وروى حديثاً ثالثاً ينتهي طريقه إلى أنس بن مالك، ومضمونه هو مضمون الحديث المروي عن عوف بن مالك تحت رقم

الجليل أبي هريرة ، والصحابي العالم الورع عبد الله بن عمرو ، والصحابي كاتب الوحي معاوية بن أبي سفيان ، والصحابي الجليل حوف بن مالك ، رضي الله عنهم أجمعين .

وهذا الحديث برواياته الأربع — وإن أجمع على الاقتران — إلا أنه لا يجمع على أن السكل مالك ما عدا واحدة هي : الجماعة ، التي هي مقتضية بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه (ما أنا عليه وأصحابي) ،

ونلاحظ أن هذا الحديث لم يرد في الصحيحين ، البخاري ومسلم [ثم لأنه لم يرد في واحد من الصحيحين : البخاري ومسلم ، حقيقة أنه قد رواه أبو داود والترمذي والحاكم وابن حبان] (١) .

[والحديث ورد بروايات متعددة عند : أبي داود . السنة ، رقم ٩ ، والترمذي ، باب الإيمان ، رقم ١٨ ، وابن ماجه ، باب الفتن ، ١٧ ، وكما ورد في مستند أحمد وعند الحاكم] (٢) .

ولذلك فإننا نجد بعض العلماء يحكم على هذا الحديث بالضعف ، ويرفض الاعتماد عليه والبعض الآخر يرى أنه روى بروايات متعددة ، تلتزم أسانيدها بصحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام وعليه فإنه يستند عليه ويوثق به (وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة ، كأبي بن مالك ، وأبو هريرة ، وأبي الدرداء ، وجابر ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي أمامة ، ووالله بن الأسقع ، وغيرهم ، وقد روى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا لتفراق الأمة بسدس فرق ،

(١) التفكير الفلسفي في الإسلام : الدكتور عبد الحليم محمود ص ١٠٦ .

مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥

(٢) دراسات في الفرق الإسلامية ، السبعة ص ١١٦ : الدكتور محمود

محمد مروة دار الطباعة المحمدية ط ١ : ١٩٧٨ م

وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة ، وسائرهما على الضلال في الدنيا
والآخرة (١).

وبناء على الاختلاف في روايات الحديث المتعددة والمختلفة ، فإنه قد
وقع الاختلاف بين العلماء بخصوص هذا الحديث ، ونوضح ذلك
فيما يأتي :

١- رفض الحديث وإيمانه المتعددة :

ويستند من رفض الحديث ولم يقبله على شك في الإسناد ، ولضعف
طريقه في رأيه ، ويقف ابن حزم الظاهري على رأس هذا الفريق ، ويرى
عدم الاحتجاج به .

[قال أبو محمد : وذكروا ... حديثنا آخرتفرق هذه الأمة على بضع
وسبعين فرقة كلها في النار ساجدا واحدة فهي في الجنة .

قال أبو محمد : هذان حديثان لا يصحان أصلا من طريق الإسناد ،
وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بغير الواحد ، فكيف من
لا يقول به] (٢) .

(١) الفرق بين الفرق ، وبيان الفرقة الناجية منهم . عبد القاهر
الغزالي ص ٥ دار الأفاق الجديدة بيروت .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل : ابن حزم الأندلسي الظاهري ،
ج ٢ ص ٧٨ ، مكتبة السلام العالمية

٢ - قبول الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه :

وهذا الفريق قبل الحديث ، وهو في نظرم حديث يعتمد عليه ، والروايات المتعددة التي ورد بها يقوى بعضها البعض الآخر [وعلى الرغم من اختلاف الروايات فيها باختلاف يصل في بعض حالاته إلى التضاد . فإن الكثيرين من المهتمين بالكتابة في الفرق قد اهتموا بها اهتماماً زائداً ، وكأني بهم يريدون أن يتخذوا من هذه الأحاديث سنداً يرتكزون عليه في انقسامهم الأمة إلى شيع وأحزاب ، وتحديد هذه الشيع من حيث العدد ، ويان حكمهم من حيث النجاة أو الهلاك] (١) .

ومن هذا الفريق ، الشهرستاني ، البغدادي ، ابن القيم ، الأصغراني ، أبو الفرج الجوزي ، عبد القادر الجيلاني (٢) وغيرهم .

وهؤلاء أجهدوا أنفسهم في تحديد الفرق الثلاث والسبعين ، والتنصبص على الفرق الناجية [أعلم أن الله حقق في إفتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول ﷺ من إفتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، واحدة منها ناجية والباقيون هلكي .

فهؤلاء الذين ذكرناهم اثنتان وسبعون فرقة ، والفرقة الثالثة والسبعون

(١) دراسات في الفرق الإسلامية ، ص ١١٠ ١١١

(٢) أنظر في ذلك كتاب الملل والنحل : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ص ٤٦ / ١٨٨ ق ١ ط ٢ تخريج محمد بن فتح الله بدران . مكتبة الانجلو المصرية ، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة . أبو المظفر الأصغراني ص ٢١ / ٢٣ تعريف محمد زاهد بن الحسن الكوثري مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤ هـ ، الفرق بين الفرق الشنبة لطالبي

هي الناجية ، وهم أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث والرأي ومجلة فرق الفقهاء [١] .

ونفس هذا التحديد نجده عند البغدادي (٢) .

وهذا الفريق سلم بهذا الحديث برواياته المتعددة ، وقبله على هذا الوضع ، ولذلك فهو يقابل الفريق الأول مقابلة التضاد .

٣ — قبول الحديث مع رفض النص على الناجي والهلاك :

وهذا الفريق قبل الحديث ، لكن ليس بتمامه ، وإنما وقف عند العدد فقط ، ولم يقبل نهاية الحديث القائلة [كلهم في النار إلا واحدة] وحكم بأن القول بأنهم كلهم في النار [إلا واحدة] إنما هي زيادة غاشية ، من وضع الزنادقة ، ويؤيد هذا الفريق الرواية التي وردت قائلة [ستفترق أمي على نيف وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة] وينص الغزالي على أن هذه الواحدة هي فرقة الزنادقة [ستفترق أمي بعضا وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا الزنادقة وهي فرقة] (٣) .

ويؤيد هذا الفريق رواية الترمذي لأحد حديث الأول ، وأما بقية عليه بقوله حديث حسن صحيح .

طريق الحق في الأخلاق والتهذيب والآداب الإسلامية . عبد القادر الجيلاني الحسني ص ٩٤/٨٥ ج ١ . ط ٣ — ١٣٧٥ م ١٩٥٦ م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، دراسات في الفرق الإسلامية ص ١١ ، تلييس إبليس أبو الفرج الجوزي ص ١٠/٦ دار القادسية للنشر والتوزيع . (١) التفسير في الدين ص ٣٠/٣١

(٢) أنظر الفرق بين الفرق ص ١٠

(٣) فيصل التفرقة : حجة الإسلام الإمام الغزالي — الجواهر الغوالي —

مطبعة السعادة ص ٩٢

ويقول الدكتور عبد الحليم محمود : (ولكن مما يدعو إلى الارتياح ويشجع الصدور ، أن الثمرات في ميزاته قد روى عن حديث ابن النجار ، وصححه الحاكم بلفظ قريب ، وهو : ستفرق أمتي على سبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة ، وفي رواية عن أبي بصير : الهالك منها واحدة . وفي هامش الميزان عن أنس عن النبي ﷺ بلفظ : تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة ، كلها في الجنة إلا الزنادقة) (١) .

وما جاء في هامش الميزان عن أنس بن مالك ، وما جاء فيه أيضاً عن طريق الحفاظ ابن حجر باللفظ السابق ، يتفق مع ما جاء في رواية الغزالي ، وهذه الروايات وإن كانت ليست في شهرة الرواية القائلة بأنهم (كلهم في النار إلا واحدة) إلا أنها تعارض الرواية المشهورة ، وقد صححها الحاكم ، وما ل إليها بعض العلماء (وما يسنن ما جاء في الحديث آخر أن الهالك منهم واحدة) (٢) .

وما دام الحديث قد روى بروايتين متعارضتين في آخرهما ، فإنه يمكن القول بأنهما متعارضتان فتساقطان ، ويبقى صدور الحديث مقبولا من الطرفين ، وخصوصاً أنه جاء في بعض الروايات بدون ذكر الهالك والتأجي ، حيث يقف الحديث عند ثلاث وسبعين فرقة فقط ، وهي الرواية المذكورة في صدر هذا البحث رقم ١ ، ولذلك حكم ابن الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) بأن تحديد الهالك والتأجي هو من وضع للملاحدة (إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة ، فإنها زيادة فاسدة ، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة) (٣) .

(١) التفكير الفلسفي في الإسلام ج ١ ص ١٠٦

(٢) الشيخ محمد هده بين الفلاسفة والكلاميين د/ سليمان دنياقي ص ١٧
دار إحياء الكتب العربية عيسى الباني الحلبي وشركاه

(٣) نقلاً عن دراسات في الفرق الإسلامية ص ١٣ ج ١

(١٤) - حولة أصول الدين - ص ٧٤

٤ - قبول الحديث ورفض مفهوم العدد :

هذا الفريق قبل الحديث برواياته المتعددة ، وقوله ليس مشروطاً بحذف [كلهم في النار إلا واحدة] لأنه قبلها كجزء من الحديث ثبتت صحتها عنده ، ومع ذلك فإن له رأياً في فهم هذا الحديث يميزه عن الفريق الثاني ، ومدار هذا الرأي على مفهوم العدد الوارد في الحديث ، فإذا كان الفريق الثاني قد ألزم بالعدد الوارد في الحديث برواياته المتعددة ، فإن هذا الفريق لم يلتزم بذلك ، لأنه ذهب إلى أن العدد لا مفهوم له ، واستدل على ذلك بالقرآن الكريم .

يقول المرجاني معبراً عن رأي هذا الفريق ، [ولكن الحق عندي أن المراد من قوله ثلاثاً وسبعين ليس الغاية والتحديد ، بل الحبالفة في التذكير ، إذ قد شاع استعمال السبعين فيه .

وورد على ذلك في الأحاديث والآيات وجرى مجرى الأمثال في كلام العرب وأرهاب النفسات ، كما في قوله تعالى : « إن تستغفر لهم سبعين مرة » .

وقوله تعالى : « في سلسلة ذرهبا سبعون ذراعا .

وقوله ﷻ « استغفر الله في كل يوم سبعين مرة » .

وقوله : « من صبر على حر مكة ساعة من نهار نباحلت عنه جهنم سبعين خريفاً ، وذلك لاستعمال السبعة على جملة أقسام العدد من الوتر ، والدفع ، والعشرة على كماله والسبعين على كثرتها ، فكان كأنه العدد بأمره [(١)] .

(١) ح المرجاني على من العقائد المضنية . ج ١ ص ٢٥ - درسات

١٣١٦ هـ العقائد المضند الدين الأيمحي ، والشرح لجلال الدين الدواني =

هذا هو موقف العلماء من حديث العرق الذي روى روايات متعددة
مختلفة ، وبني بناء ذلك أن تسأل ، هل المراد من أمي الواردة في الحديث ،
أمة الإجابة أم أمه الدعوة ؟

اختلف العلماء في الإجابة عن هذا السؤال ، فالبعض ذهب إلى أن الأمة
هي أمة الدعوة . حيث أن رسول الله ﷺ — بعث للعام أجمع ، وبذلك
يكون الثلاث والمبعين حرقه ليست خاصة بالمسلمين ، وإنما هي شاملة للعالم
أجمع ، وهذا يروى أن الكفر كلمة واحدة وبالحق العرق تكون ناشئة
من داخل المسلمين .

هذا ، إن تقيدنا بالعدد المذكور في الحديث ، أما إن ذهبنا إلى أن العدد
لا مفهوم له ، وربما المقصود به هو التكثير فقط ، فإنه جائز يصح الحال
أمتنا وأمتنا ، أي لا مانع من أن تجعل الكفر كلمة واحدة ، أو أكثر
من واحدة ، فمن حيث أن هذا مقيد بعدد محدد يلتزم به .

والبعض ذهب إلى أن المراد بالأمة : أمة الإجابة ، [وهم الذين آمنوا]
به — ﷺ لأن أكثر ما ورد في الحديث عن هذا الأسلوب ، أريد به أهل
القيامة [(١)] .

وذلك حيث أنه عليه السلام قد أصدق الأمة بك اسمه ، وهذا يشعر
بالقريب والتمظيم .

والظاهر من الحديث أن المراد هو أمه الإجابة وليس أمة الدعوة .

١١٥ وانظر اعتقادات عرق المسلمين والمشر كين ، نظر الدين محمد بن محمد
الحطيط الرزي — مكتبة الكليات الأزهرية ص ١١٧
(١) شرح العقائد العنصرية - جلال الدين الدوني ، ص ١٤٠ ١٥٠ ترجمته

ويقتد العلماء الاختلاف الواضح بين الفرق بالاعتقاد ، لا مطلقا .
 وذلك لأن الاختلاف في المروع لا يوجب الاتفاق ، حيث أن مدار
 وأساس تكوين الفرق إنما هو قائم على أصول واعتقاد كل فرقة ، والتي
 على أساسها تكومت الفرق ، وتبين بعضها عن بعض

وَمِنْ جَانِبِنَا نَرَى :

أولا ، أن حديث الاتفاق ، قد روى روايات متعددة ، يقوى بعضها
 البعض الآخر ، ولذلك فالتبين للحديث ، ولكن لا نقبله عن إطلاقه ،
 وإنما نقبل ما أحضرت عليه جميع الروايات ، وهو أن الأمة ستعترف بثلاث
 وسبعين فرقة فقط ، وروى أن هذا أمر حتمي فالأمر في الاختلاف منه
 من سن البشر ، ولازم من لوازم الحياه ، أما ما جاء في بعض الروايات
 من أن اثنتين وسبعين فرقة هي الدار والثالثة والسبعين في الجنة فإنما لا فائدة لهم ،
 لأنها معارضة ، وإيه أخرى نقول بأن كلامهم في وحدة إلا واحدة ، فميز
 الروايات قد تعارضت بعضها مع بعض .

وبذلك نقول أنما تعارضا متناقضا ، وإن كان بعض العلماء يقول
 بالجمع بينهما أي الثنتين والسبعين فرقة المحكوم عليهم بأسم في النار ، وبذلك
 ذلك باعتبار الوجود اعتقاد ، هي قول الله تعالى (وإن مشك إلا واردها) .

والرواية القائلة أن الثنتين والسبعين في الجنة ، أن ذلك باعتبار
 المسألة

[ويمكن أن تكون الروايات كلها صحيحة ، فتكون طائفة واحدة ،
 وهي التي تطلق النار .

ويكون الحديث عبارة عن وقع اليأس عن صلاحه لأن أهل ذلك لا يرجون
 له بعد الحلاك خير ، وتكون الفاجية واحدة وهي التي تدخل الجنة بغير

حساب ولا شفاعة ، لأن من نوقش الحساب فقد عذب فليس يحتاج إذا ،
ومن عرض للشفاعة فقد عرض للمدلة فليس يحتاج أيضاً على الإطلاق .

وهذان طريقان ولهما عيارتان من شر الخلق وخيره ، وما في الفرق
كلهم بين هاتين الدرجتين ، فمنهم من يصدق بالحساب فقط ، ومنهم من
يقرب من النار ثم يصرف بالشفاعة ، ومنهم من يدخل النار ثم يخرج على
قدر خطاياهم في عقابهم وبدعتهم ، وعلى كثرة معاصيهم وقتلتها ، فأما
الحالكة المخلدة في النار من هذه الأمة فهي فرقة واحدة ، وهي التي كذبت
وجوزت الكذب على رسول الله ﷺ (١) .

ونحن لا نمانع في قبول ما ذهب إليه الإمام الغزالي من توفيق وجمع
بين الروايات المختلفة والتي تضارب في بعضها ، وإن كنا نرى أن الأولى
والأفضل هو قبول الحديث مع رفض غيره ، لأن أشهر روايات الحديث
وهي التي قال عنها الترمذي [حديث حسن صحيح] وقفت عند حد الاقتران
ولم نعدكم فرقة في الجنة وكم فرقة في النار ، كما أن كثيراً من العلماء
وقفوا من هذه الزيادة موقف الرفض وعدم القبول .

وإن كان البعض من العلماء قد قبل تلك الزيادة ، واعتمد عليها
ولذلك عند الفرق المنتسقة من الأمة الإسلامية ، ثم قام بتحديد الفرقة
الناجية .

كما أن الإمام الغزالي في توفيقه وجمعه بين روايات الحديث ، إنما
اعتمد في ذلك على رحمة الله سبحانه وتعالى ، وشفاعة المصطفى عليه السلام ،
ولكننا لا نهزم هل مثل هذه الفرق ستشملها الرحمة وتلحقها الشفاعة ؟
أم لا ؟ هل كل ما ائتمرنه تلك الفرق وابتدعته داخل في نطاق الرحمة
والشفاعة ؟ أم لا ؟

(١) فصل التفرقة — ج ١ ص ١٠٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ .

و هل الرحمة والشفاعة متناول كل هذه الفرق ؟ أم بعضها فقط ؟

إن هذا كله متروك لمشيئة الله سبحانه وتعالى الذي قال : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فيجوز أن يغفر ويرحم كل هذه الفرق ، ويجوز أن يحجب مغفرته ورحمته عنها ، إما كلها أو بعضها ، وإما كل أصنافها وإما بعضها .

ولذلك نقول أن الأولى الموقوفة في الحديث عند حد الافتراق فقط .

وأيضاً فإن النص على فرق هالكة وأخرى ناجية يتعارض (مع أصل من الأصول المتفق عليها ، وهي تلك القاعدة التي نقول : بأن المجتهد إذا أصاب له أجران ، وإذا أخطأ له أجر واحد ، وليس هناك شك في أن كثيراً من أصحاب الفرق إنما اقتسموا من إجتهدوا وأعمال رأت ، وإعتقاد بأنهم على صواب وأن غيرهم على خطأ) (١) .

ثانياً : قبلنا للحديث ليس معناه قبول التحديد بثلاث وسبعين فرقة ، وإنما ذهب إل أن هذا التحديد ليس مقصوداً لذاته ، وإنما معناه التكثير فقط لا غير ، أي أن العدد هنا لا مفهوم له ، وقد سبق أن وضع المرجع في ذلك عند الكلام من العلماء الذين قبلوا الحديث مع رفض مفهوم العدد .

وبناء على ذلك فإننا نرفض ما ذهب إليه بعض العلماء من تحديد الثلاث والسبعين فرقة ، مع تعيين الفرقة الناجية ، ومن الملاحظ أن كل فرقة أقاصد الأدلة من وجهة نظرها على أنها الفرقة الناجية ، وغيره ، من الفرق الهلكية ، فما هو الجلال النولني على سبيل المثال يذهب كما ذهب إليه غيره من العلماء السابقين عليه مثل البغدادي والاسفرائيني وغيرهما .

إلى أن الفرقة الناجية هي فرقة الأشاعرة ، (فإن قلت : كيف حكم بأن
الفرقة الناجية هم الأشاعرة ، وكل فرقة تزعم أنها الناجية ؟

قلت : سياق الحديث يشعر بأنهم المعتقدون لما روى عن النبي ﷺ
وأصحابه وذلك إنما ينطبق على الأشاعرة ، فإنهم يتمسكون في عقائدهم
بالحديث الصحيحة المروية عنه ﷺ وعن أصحابه رضي الله تعالى
عنهم ، ولا يتجاوزون عن ظواهرها إلا لضرورة ولا يستدلون مع
عقولهم .. (١) .

وما هو ابن المطهر الحلّي يذهب إلى أن الشيعة الإمامية هي الفرقة
الناجية ، (قال ابن المطهر الحلّي في بعض تصانيفه : قد باحثنا في هذا الحديث
مع الأستاذ نصر الدين بن محمد الطوسي في تعيين المراد من الفرقة الناجية ،
فاستقر الرأي على أنه ينبغي أن تكون تلك الفرقة مخالفة لساير الفرق
مخالفة كثيرة ، وما هي إلا الشيعة الإمامية فإنهم يخالفون غيرهم من جميع
الفرق مخالفة بينة ، بخلاف غيرهم من الفرق فإنهم متقاربون في أكثر
الأمور) (٢) .

وباقى الفرق تنهج نفس هذا النهج ، أي باثبات أن فرقها هي وحدها
الناجية وبغيرها هلكى .

أن العلماء الذين حددوا الفرق الثلاث والشيعة فرقة ، حصروا هذه
الفرق بمصرم وما قبله فقط ، وفسوا أو تناسوا بأن عصرهم ليس آخر
العصور في تاريخ البشرية ، مع أنهم يعلمون جيدا أن الدين الإسلامي باق
إلى يوم الدين ، أي إلى انتهاء تاريخ البشرية ، فكيف يجوز لهم أن

(١) ش العقائد المعضدية ص ٧٠

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة

يحكموا على العصور التي تلي عصرهم بأنه لن تنشأ فيه فرق أو حتى فرقة واحدة، إن ما حدث منهم ما هو إلا تحكم بلا دليل، ودليلنا على ذلك هو ظهور فرق بعد انتهاء عصور هؤلاء العلماء الأفاضل.

ثم ان هؤلاء العلماء قد اختلفوا فيما بينهم في حصر الفرق ، فمنهم من جمع فرقتين في فرقة واحدة ، ومنهم من فرق فرقة واحدة عند غيره ، وجعلها هو أكثر من واحدة ، أي أنه لا يوجد قانون موحد بينهم يكون هو المفضل في حساب الفرق وحصرها في الثلاث والسبعين ، فكل واحد منهم عند الفرق وأحصاها طبقاً لمنهجه هو في الحصر والتحديد ، ولذلك اختلفوا في تعيين الثلاث والسبعين فرقة ، كما اختلفوا في تحديد الفرقة الناجية

إنا نقول : إن تشعب الفرق ونشوءها قائم بقيام الأمة الإسلامية المرتبطة بآنها تاريخ البشرية، نقول ذلك : لأنه لا يوجد في الحديث ما يفيد قصر ظهور الفرق بوقت محدد وعصر معين ، بل إننا نفهم الحديث على أنه إخبار من رسول الله عليه السلام بأن أمة الإسلام ستختلف من بعده إلى فرق كثيرة ، بدون تحديد هذا الاختلاف بعدد معين من الفرق ، ولا بوقت معين من الزمان ، لأن الافتراق مرتبط بالمسلمين المسلمون تاريخهم مرتبط بتاريخ البشرية ، وتاريخ البشرية مرتبط بيوم الدين .

1000